الصفقة بين واشنطن وطهران..

تأثير محدود في ظل تعقيدات الواقع الأميركي

وسام اسماعيل
كاتب ومحلل سياسي

أظهرت المعطيات الأخيرة المتعلقة بالتجاذبات الإيرانية الأميركية تناقضاً أميركياً لناحية مصادقة توقيت إعلان اتفاق لتبادل السجناء بين الجمهورية الإسلامية والولايات المتحدة الأميركية مع إعلان وزارة الدفاع الأميركية تعزيز قواتها في منطقة الخليج الفارسي وقرب مضيق هرمز، عبر إرسال عدة آلاف من الجنود، بالإضافة إلى قرارها إرسال عدد من طائرات F١٦ و F٣٥ بحجة حماية التدفق الحر للتجارة الدولية في المنطقة. بطبيعة الحال، كان من الممكن تصنيف خبر إرسال القوات إلى الخليج الفارسي على أنه أمر عادي، بحيث إن الإدارة الأميركية، بقيادة بايدن، أعلنت أن الهدف الأميركي في العلاقة بإيران لن يخرج عن القرار الاستراتيجي القاضي باحتوائها، وبحيث إن الإدارة الحالية العاجزة عن تقديم ضمانات تساعد على العودة إلى اتفاقية العمل المشتركة الشاملة لعام ٢٠١٥، والضامنة عدم وصول إيران إلى عتبة القدرة على امتلاك تقنية إنتاج سلاح نووي، بالإضافة إلى الفشل في ربط قدرات إيران الصاروخية وعلاقاتها الإقليمية بمندرجات القرار ٢٢٣١، من الطبيعي أن تحاول تقديم نفسها ضابطاً لإيقاع العلاقات الإيرانية الأميركية، ومتحكماً في مساراتها من خلال إظهار قدرتها على إدارة استراتيجيات التهديد، عبر الإيحاء في قدرتها على إعادة حشد قواتها في الخليج الفارسي، تحت عناوين قديمة متجددة تتعلق بأمن الملاحة والعبور.

وعليه، فإن خبر الحديث عن صفقة، ظهر منها إلى العلن ملف الإفراج عن سجناء أميركيين في مقابل تحرير أموال إيرانية في الخارج، لن يكون عادياً في هذا السياق، وخصوصاً إذا تمت مقاربته في إطار مواقف الإدارة الأميركية الأخيرة المتصلبة تجاه التوازن الإقليمي في الشرق الأوسط، بحيث إن أي حل لقضايا الإقليم لن تكون مقبولة إلا إذا تم تسييلها ضمن إطار توازن دولي ملائم لمصالحها، وهذا ما لم تنضج مفاعيله حتى هذه اللحظة. وعليه، يفترض تحليل الأهداف الأميركية من هذا السلوك المتناقض، ومحاولة إيجاد المساحة المشتركة التي قد تكون دافعاً وراء انفتاح الجمهورية الإسلامية على صفقات كهذه.

إذن، كان من الممكن تحليل المنطق الإيراني، الداعي إلى التوصل إلى صفقة كهذه، بحيث إن براغماتية الحكومة الإيرانية ظهرت من خلال عدم تحول حَزمها بشأن المحافظة على أمنها في منطقة الخليج الفارسي وعدم ترددها في احتجاز سفن التهريب، وقرارها النهائي بشأن المحافظة على علاقاتها الاستراتيجية بروسيا، على رغم اتهامها بمساعدة روسيا عسكرياً وفرض عقوبات عليها، إلى عائق يهدد مسعاها للعودة إلى خطة العمل المشتركة لعام ٢٠١٥، أو نجاحها في التوصل إلى اتفاق على إعادة العلاقات بالمملكة العربية السعودية. من هذا المنطلق، يمكن تقويم السلوك الإيراني على أنه متحرك في إطار البحث عن مصالحها ضمن منطلقات الأمن القومي والسيادة. لذلك، فإن ما ظهر في الصفقة الأخيرة، حيث وافقت إيران على الإفراج عن عدد من السجناء مقابل تحرير أموالها من البنوك الكورية الجنوبية والعراقية، يؤكد واقعية متخذ القرار الإيراني، الذي استطاع أن يُلزم الولايات المتحدة الأميركية بتحقيق شرط من أهم الشروط التي طرحها مدخلاً للعودة إلى خطة العمل المشتركة، من دون أن يقدم أيّ تنازل، بحيث إنه لم يتم الحديث عن أي تخفيض في نسبة التخصيب، أو عن سلوك إيران الإقليمي وبرنامجها الصاروخي.

لذلك، تظهر إشكالية هذه الصفقة عند تحليل المنطق الأميركي المبرّر لها في لحظة اتخاذ وزارة الحرب الأميركية قرارها حشد قوات استراتيجية إضافية في منطقة الخليج الفارسي، تحت ذريعة مواجهة إيران. فالإدارة الأميركية، المنغمسة في حرب كونية لحفظ ما تبقّى من موقعها في رأس النظام العالمي، والغارقة في مواجهة المعارضة الداخلية الباحثة عما يساعد على عودتها إلى الحكم عبر الانتخابات الرئاسية المقبلة، تبحث عمّا يمكن أن تستجمعه من أدوات القوة القادرة على تحقيق أهداف استراتيجيتها للأمن القومي الأخيرة، والتي أعلنها بايدن نهاية العام الماضي. فالتركيز على كيفية مواجهة القوى الكبرى، القادرة على تغيير موازين القوى العالمية، كالصين وروسيا، يفترض ابتداع حلول في الملفات والقضايا التي قد تصبح هامشية مقارنةً بذلك الهدف. بالإضافة إلى ذلك، قد يُظهر الضعف الأميركي، وعدم القدرة على التحكم في مسار الأزمات الكبرى، ميلاً نحو محاولة البحث عن نجاحات يمكن تسويقها على أنها دليل على عدم فقدان القدرة على المبادرة أو التحرك.

وإذا راجعنا الأحداث الأخيرة، التي أثّرت سلباً في موقع الولايات المتحدة عالمياً وإقليمياً، فإن محاولة حصرها في عدد أصابع اليد لن تكون أمراً ممكناً، انطلاقاً من أوكرانيا والتململ الأوروبي من إطالة أمد الحرب، وصولاً إلى الدور الصيني المتعاظم، مروراً بفشل سياسة العقوبات الأحادية والتخلي العالمي عن الدولار في التجارة العالمية، وخروج بعض القوى الإقليمية، كالمملكة العربية السعودية، عن الطاعة الأميركية، بالإضافة إلى الأزمة التي تعصف بالعلاقة بالكيان الإسرائيلي، وضعف جبهة الكيان الداخلية، وانقساماتها وفشل مشاريعها في اليمن وسوريا والعراق، من دون أن ننسى لبنان.

لذلك، يمكن القول إن محدودية الصفقة الأخيرة بين الطرفين الأميركي والإيراني لا تصلح لتأسيس مرحلة من الانفراج في العلاقات بين الطرفين، بحيث إن الإرادة الأميركية بشأن التوصل إلى اتفاق شامل بين الطرفين ما زالت مفقودة. وإذا كان واضحاً مدى إشادة الجانبين بالجهود التي أدّت إلى حدوث الصفقة، ومحاولة تظهيرها على أنها مدخل يمكن الركون إليه في المرحلة المقبلة، فإن الرغبة الإيرانية في التوصل إلى رفع العقوبات، مقابل اتفاق نووي عادل، لا يلاقيها سعي أميركي واضح وحقيقي نحو حل أزمة العلاقة بالجمهورية الإسلامية. فالإدارة الأميركية الحالية، والتي تستعد لحملة تجديد انتخاب الرئيس بايدن، لن تدخل في اتفاق تعلم بأنه لا يمكن ضمان عدم استغلاله من جانب الحزب الجمهوري، بالإضافة إلى عدم قدرة بايدن على إقناع اللوبي الإسرائيلي، المتمترس خلف مواقف اليمين المتطرف الصهيوني، الذي يرى تأثيراً سلبياً لأي اتفاق أميركي إيراني في أمن الكيان.

وعليه، يمكن القول إن ما يمكن أن يتحقق، في هذه المرحلة، من انفراجات محدودة في العلاقة بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية والولايات المتحدة الأميركية سيصطدم بغياب الظروف الإقليمية والدولية الملائمة لتسييله في إطار اتفاق شامل بين الطرفين. فالفشل الأميركي في تطويع الجمهورية الإسلامية في برنامجها النووي، منذ حاول الرئيس الأميركي الأسبق بيل كلينتون الضغط على إيران من خلال فرض حظر عليها، بالإضافة إلى الواقع الأميركي المتأزم دولياً، والمنهمك بمعركة الرئاسة المقبلة، لا يمكن أن يقدّم إلى الإدارة الحالية ظروفاً ملائمة لتسويق اتفاق شامل مع الجمهورية الإسلامية في الوقت الحالي.

> تظهر إشكالية هذه الصفقة عند تحليل المنطق الأميركي المبرّر لها في لحظة اتخاذ وزارة الحرب الأميركية قرارها حشد قوات استراتيجية إضافية في منطقة الخليج الفارسي، تحت ذريعة مواجهة إيران

العالم على صفيح ساخن

د. إحمد بن سالم باتميرا
كاتب ومحلل سياسي

تزداد التوترات والاستقطابات على مستوى الكرة الارضية، حرب اوكرانيا وروسيا، وحرب السودان، وانقلابات في بعض الدول الإفريقية وآخرها في النيجر، قمم تعقد هنا وهناك لرأب الصدع وحل الإشكاليات وأسباب الحروب، وكل ذلك يوحي بأننا على صفيح ساخن قادم نحو الكرة الأرضية.!

نظام عالمي جديد قديتشكل، والتغيير قادم لا محال، وهناك مؤشرات قوية توحي بأن القمة الروسية الإفريقية وما تمخضت عنها من قرارات وتوصيات، وما سمعناه من كلمات لبعض الرؤساء في القمة، يجعلنا ندرك بأن القارة السمراء الغنية بالموارد المختلفة وجهت رسائل عديدة بأنها تتجه نحو التغيير والنماء واستغلال ثرواتها لمصلحة شعوبها. وقمة مجلس التعاون ودول آسيا الوسطى، والقمم القادمة أيضا لمجلس التعاون مع القارة الإفريقية وغيرها ذات دلالة عميقة بأن دول مجلس التعاون بدأوا يخرجون ويتفاعلون مع مصالحهم الاقتصادية والتجارية، وأن القادم سيشهد توقيع اتفاقيات مهمة تصب في تطوير وتحسين وتأمين الأمن الغذائي والعالمي. وما تم في النيجر من رفع الانقلابيين للعلم الروسي، وزيادة الاستثمارات الصينية في القارة الإفريقية، وطرد الجيش الفرنسي من بعض الدول الإفريقية، والتحركات الأمريكية والبريطانية شرقا وغربا، توحي بأن الغرب يحاول جمع أوراقه والتمسك بعلاقاته مع أصدقائه بسياسة جديدة دون ضرر ولا أضرار.

فكل مايدور حولنا مؤشر لا يمكن التقليل من شأنه، سواء كانت الغاية منه إعلان تشكيل نظام عالمي دون ولاءات أو السعي للاستقواء ضد مظلة دولة عظمى، ستبقى العلاقات الشفافة هي التي تجمع الدول وفق رؤيتها ومصالحها، وهذا ماراه اليوم في منطقة جنوب الصحراء الكبرى والساحل ضد القوى الاستعمارية المهيمنة على ثرواتها.! وهكذا، باختصار، نحن على أبواب تغيير نظام أممي يتشكل خلف الكواليس معتمدا على العدالة الإنسانية والحريات وعلى رفقاء جدد في إفريقيا وتغيير في اوروبا وتماسك عربي وتوافق دول مجلس التعاون.

واليوم النيجر، بدأت تستعيد عافيتها وبناء مستقبلها برؤية جديدة، رغم تهديدات المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إكواس) لإحباط الانقلاب العسكري في النيجر، والمطالبة بضرورة عودة النظام الدستوري في النيجر دون تأخير.! وبعيدا عن الخوض في تفاصيل الانقلاب والتغييرات والحراك السياسي الإفريقي والعربي وتعقيدات المشهد السياسي والعسكري في السودان، فان مايحدث هنا وهناك من حروب ووساطات ايضا ومناشدات ورفض، كل ذلك يوحي بإحداث تغيير في ميزان القوى العالمي وبداية المواجهة الحامية بين روسيا والدول الغربية بقيادة امريكا، والمواجهة الروسية الصينية مع الغرب في إفريقيا. فالأزمات والحروب تبدأ اولا بحرب باردة، ثم تتحول لحرب ساخنة متصاعدة، وهناك دول تسعى لرأب الصدع وحل الأزمات كالسعودية التي تعمل لإنهاء الأزمة الروسية الأوكرانية والحرب السودانية.

حقيقة نحن أمام مشهد غير مطمئن لصراع الهيمنة والسيطرة العالميين، وما يشهده العالم اليوم من عدم استقرار سياسي واقتصادي ومالي وتقليص دور الأمم المتحدة، خصوصا مجلس الأمن في حل النزاعات، وازدواجية المعايير للدول الكبرى حول الأمن والسلم الدوليين وغيرها، فالنظام الحالي لا يمكن أن ينتج السلام والعدالة والاستقرار، لذا فإننا نتطلع أن يفهم العرب أن مصالح القطب الواحد أكثر خطرا، ولعبة الأمم القديمة بدأت في الانهيار والهشاشة، فقد حان الوقت للتفكير في مصالحنا وقوتنا وتجاوز ضعفنا باتحادنا واستغلال ثرواتنا ومقوماتنا ومعرفة حليفنا من عدونا والعمل على إنشاء نظام عالمي جديد فعال ويدعم الإنسانية ويقضي على الفساد وينتج السلام والأمن والاستقرار والازدهار للعالم أجمع .. والله من وراء القصد.

> حقيقة نحن أمام مشهد غير مطمئن لصراع الهيمنة والسيطرة العالميين، وما يشهده العالم اليوم من عدم استقرار سياسي واقتصادي ومالي وتقليص دور الأمم المتحدة

التحليل الإخباري

هل تنجح الوساطة الايرانية في إنهاء العدوان على اليمن؟

على الدرواني
موقع العهد الاخباري

صباح الخميس وصل رئيس الوفد الوطني اليمني المفاوض محمد عبد السلام برفقة وفد عماني إلى العاصمة اليمنية صنعاء، في سياق جهود الوساطة العمانية لإحياء العملية التفاوضية بدءًا من الملف الإنساني وتداعياته الكارثية سواء في فتح المطارات والموانئ وصرف المرتبات، حسب رئيس الوفد الوطني، والذي قال في تصريحات صحفية "إذا لم تبدأ العملية التفاوضية بتنفيذ البنود الإنسانية فلا يمكن البناء على نوايا إيجابية للطرف الآخر".

وبالتزامن وصل وزير الخارجية الايراني أمير عبداللهيان إلى الرياض، مؤكدًا في مؤتمر صحفي مع نظيره السعودي قدرة البلدين على تعزيز العلاقات الثنائية والعمل لحل الموضوعات الإقليمية العالقة. هذا التزامن لا يبدو أنه مصادفة، فهناك تنسيق ايراني - عماني من أجل دفع جهود الوساطة لتقريب وجهات النظر بين صنعاء والرياض، والوصول إلى وقف العدوان بشكل كامل ورفع الحصار بشكل شامل، والبدء بالملفات الإنسانية الأكثر الحاحًا سيكون المدخل، كصرف الرواتب من الثروات الوطنية، وتوسيع الرحلات لمطار صنعاء الدولي إلى جانب ملفات الأسرى وفتح الطرق.

وبعد عودة العلاقات الايرانية - السعودية، فإن انضمام طهران لمسقط من شأنه أن يدفع بجهود الحل الى الأمام، إن صدقت النوايا السعودية وابتعدت الرياض عن المناورة ولم تستمع لواشنطن التي لا تزال تصر على عرقلة الملفات الإنسانية لا سيما ملف الرواتب، وآخر المواقف السيئة والمكررة هي تصريحات المبعوث الأمريكي بأن صرف الرواتب مسألة معقدة، بعد أن كان المسؤولون الأمريكيون قد وصفوها سابقًا بأنها متطرفة، ومستحيلة.

تبدو فرص نجاح الوساطة الايرانية لوقف العدوان ورفع الحصار عن اليمن أكبر من فرص الأطراف السابقة، سواء كانت الأمم المتحدة، التي لطالما مثلت بأسلوبها طرفًا وليس وسيطًا بانحيازها الكامل إلا ما ندر لأطراف العدوان، أو الوسيط العماني الذي لا تساعده الرياض في تقدم مساعيه، وكثيرًا ما رصدت تحركات سعودية لافشال الوساطة العمانية لصالح الاممية أحيانا، ورغبة من الرياض في تقمص دور الوسيط وأن لا تبدو طرفًا أحيانًا أخرى. لذا فإن وضع ايران يسمح لها بعد التقدم الحاصل في العلاقات مع السعودية، أن تقوم بدور الوساطة أكثر من أي طرف آخر، فعلى الأقل هي البلد الوحيد الذي يتبادل السفراء والسفارات مع كل من صنعاء والرياض، وكما بحثت الرياض عن وسيط دولي بينها وبين طهران، كالصين، فإن الوسيط الاقليمي بينها وبين صنعاء هو طهران، وهي قادرة على لعب دور مشابه لبكين على المستوى الاقليمي، وكل ذلك مرهون أولًا وأخيرًا بالجدية السعودية، التي لا تزال حتى اللحظة غير معلومة على وجه الدقة.